أثر التحصيل الإلكتروني على الإيرادات العامة للدولة
دراسة حالة، وزارة المالية – ولاية سنار

The impact of electronic collection on the state's public revenues
Case study of the Ministry of Finance - Sinnar State

أحمد يوسف مولود إسماعيل
Ahmed Yousif Maulood Ismail
جامعة سنار – السودان
maulood303@gmail.com

سعيد محمد عيسى بابكر
Saeed Mohammed Eissa Babker
الشركة الوطنية للطرق والجسور – السودان
babahalab33@gmail.com

Received:28/12/2023 Accepted: 24/01/2024 Published: 31/01/2024

ملخص:
هدفت إلى تحقيق بيان أثر التحصيل الإلكتروني على زيادة الإيرادات العامة في السودان، دراسة أثر التحصيل الإلكتروني في منع تجنيب إيرادات الدولة. اختبرت الدراسة الفرضيات (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الالكتروني وزيادة الإيرادات العامة في السودان، وتجنيب غير القانوني للإيرادات، وتم استخدام الدراسة المنهج الاستنباطي، والاستقرائي وبرنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) للتحليل والمعالجات الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج منها: استخدام نظام الشبكات في التحصيل الإلكتروني يربط الإدارات المختلفة بحجم الايرادات، نظام الخزنة الموحدة يقلل من عملية تجنيب الإيرادات العامة للدولة.
الكلمات المفتاحية: التحصيل، التحصيل الإلكتروني، الإيرادات العامة
تصنيف JEL: H20 ،H26

Abstract:
It aimed to achieve a statement of the effect of electronic collection on increasing public revenues in Sudan, studying the impact of electronic collection in preventing state revenues from being set aside. The study tested that there is a statistically significant relationship between electronic collection and the increase in public revenues in Sudan. There is a statistically significant relationship between electronic collection and illegal sparing of revenues. To the results, including: the use of the network system in the electronic collection linking the different departments with the volume of revenues, the unified treasury system reduces the process of setting aside public revenues for the state. The study recommended the following: Establishing mobile points in the collection process without being restricted to specific geographical locations, this contributes to increasing state revenues, working on developing the electronic collection process and making it a tool to fight bribery and financial corruption.
Keywords :Collection, electronic collection, public profit
Jel Classification Codes: H26, H20

المؤلف المرسل: أحمد يوسف مولود ، **الإيميل:** maulood303@mail.com

مقدمة:

تقوم عملية التحصيل الإلكتروني على مواكبة التطورات العلمية والتقنية وإدخال أحدث التقنيات لمؤسسات الدولة بغرض استكمال البنية التحتية من خلال استخدام أحدث شبكات الاتصالات وتجهيزات الحاسوب وقواعد المعلومات في مؤسسات الدولة، بهدف إنشاء نظام معلومات متكامل يعمل على رفع كفاءة الأداء، ويتصف التحصيل التقليدي ببطء الإجراءات، إلى جانب إهدار الوقت، وزيادة التكلفة المتمثلة في كثرة عدد المتحصلين وطباعة المستندات. صاحب التحصيل التقليدي ظواهر سلبية متعدد مثل تجنيب الإيرادات واتساع دائرة الاختلاسات والتلاعب بالمال العام، وهذه السلبيات وإلى جانب التطور التكنولوجي المتسارع أدت إلى أن فكرة تطبيق التحصيل الإلكتروني ضرورة حتمية لمواكبة متطلبات العصر.

فالتحصيل الإلكتروني سهل على وزارة المالية عملية الرقابة على الإيرادات وذلك عبر تسجيل كل المتحصلات في لحظة تحصيلها في حساب الخزنة الموحدة، مما أدي إلى التعرف على مقدار المتحصلات أول بأول، وهذا أجبر المحاسبين على إيداع إيراداتهم اليومية حتي لا يتعرضوا للمساءلة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في:

- ما هو أثر التحصيل الالكتروني على زيادة الإيرادات العامة في السودان.؟
- ما هو أثر التحصيل الالكتروني على منع التجنيب غير القانوني للإيرادات.؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتوصل إلى الأهداف الآتية :

- بيان أثر التحصيل الإلكتروني على زيادة الإيرادات العامة في السودان
- دراسة أثر التحصيل الإلكتروني في منع تجنيب إيرادات الدولة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في التحول الإلكتروني الذي طرأ على الدولة السودانية في تحول تحصيل إيراداتها عبر إلقاء أورنيك 15 تقليدي إلى أورنيك 15 إلكتروني الذي يمتاز بالسرعة وتقليل التكلفة في عملية التحصيل، وجمع كل إيرادات الدولة في حساب واحد مما يسهل مراقبتها وجذب الكتلة النقدية إلى القطاع المصرفي أول بأول مما يتيح فرص استثمارها، ومنع تجنب تلك الإيرادات .

فرضيات الدراسة:

تسعي الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية :

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الالكتروني وزيادة الإيرادات العامة في السودان
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الالكتروني وتجنيب غير القانوني للإيرادات

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي، والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- حدود مكانية : وزارة المالية (ولاية سنار).
- الحدود الزمانية: 2023م

مصادر وأدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة في الحصول على معلومات من المصادر والأدوات الآتية:

أولاً: أدوات الدراسة: (الاستبيان)

ثانياً: المصادر الثانوية : (الكتب – المراجع – المجلات)

ثانياً/ الدراسات السابقة :

- **دراسة: دفع الله، (2013م)**

تناولت الدراسة التحصيل الإلكتروني مدخل للولاية على المال العام، وهدفت إلى أن نظام التحصيل الإلكتروني أصبح حتماً لمسايرة المتطلبات التي تستلزمها عمليات التحصيل الإلكتروني في المعاملات الإلكترونية في السودان، واخبرت الدراسة الفرضيات منها، عدم وجود استراتيجية للدولة لإنفاذ التحصيل الإلكتروني رقم وجود قرار صادر يتبني الخدمات الحكومية الإلكترونية، وأوصت الدراسة ، بتشكيل لجنه قومية تضم كل الجهات ذات الصلة بصلاحيات واسعة للتخطيط والإشراف على تنفيذ مشاريع التحصيل الالكتروني، إصدار قانون لكل الوحدات الحكومية بتقديم خدماتها إلكترونياً.

يري الباحث أن الدراسة تختلف عن هذه الدراسة بأنها تناولت اقتراح لتطبيق التحصيل الإلكتروني في السودان، بينما تناولت هذه الدراسة أثر التحصيل الإلكتروني على الإيرادات العامة للدولة

- **دراسة : آدم، (2015)**

تتمثل مشكلة الدراسة في هل هنالك تطبيق لنظم التقنية الحديثة لتحصيل الموارد بموازنة مؤسسات القطاع العام، هل نظم التأمين المطبقة لبرامج نظم التقنية الحديثة في التحصيل الإلكتروني كافية لتحقيق حماية النظام من الاختراق وتحقيق الرقابة. هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر على استخدام برامج التحصيل الإلكتروني بالمركز، التعرف على أهم العقبات والصعوبات التي تحد من فعالية عملية التحصيل الإلكتروني. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:التحصيل الإلكتروني ضمن للمركز تقليل تكاليف التحصيل وانسياب الإيرادات و استمرارها، استخدام التحصيل الالكتروني ادي إلى جذب الكتلة النقدية إلى القطاع المصرفي.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها تناولت أثر التحصيل الإلكتروني على أداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام بينما تناولت هذه الدراسة أثر التحصيل الإلكتروني على زيادة الإيرادات في السودان.

- **دراسة بابكر، (2018م)**

تمثلت مشكلة الدراسة في هل ساعد التحصيل الالكتروني في ضبط المصروفات العامة للدولة؟ ما مدى تأثير التحصيل الإلكتروني في تقليص التجاوزات المالية في الموارنة العامة، وهدفت الدراسة إلى دراسة تقويم تجربة التحصيل الإلكتروني على الموازنة العامة في الدولة. دراسة العلاقة بين التحصيل الإلكتروني وضبط مصروفات الدولة، واختبرت عدة فرضيات منها: يساعد التحصيل الالكتروني على ضبط المصروفات العامة للدولة، يؤدي التحصيل الإلكتروني إلى تقليص التجاوزات المالية في الموارنة العام، وتوصلت الدراسة إلى عدة النتائج منها يؤدي التحصيل الإلكتروني إلى تقليص التجاوزات المالية في الموارنة العامة، سرعة إنجاز عملية التحصيل الإلكتروني تساهم في تخفيض تكلفة الانتظار للعملاء وتوصلت الدراسة إلى التوصيات منها: ضرورة دفع كافة مصروفات الدولة بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني يجب الالتزام بتطبيق سياسات التحصيل الإلكتروني لتقليل التجاوزات المالية في الموارنة العامة

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها تناولت تقويم تجربة التحصيل الإلكتروني في الرقابة على الموازنة العامة للدولة بينما تناولت هذه الدراسة أثر التحصيل الإلكتروني على زيادة الإيرادات في السودان.

1. التحصيل الإلكتروني

2.1. مفهوم التحصيل الإلكتروني:

عرفت عملية التحصيل الإلكتروني من الجانب الفني بأنها منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية بهدف تسهيل إجراء عمليات التحصيل أو الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية وتأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة.(إبراهيم، 2008، 367- 369)وعُرف أيضاً بأنه المال أو العُملة التي تتبادل بصفة إلكترونية يتضمن ذلك حوالات الأموال الإلكترونية والدفع المباشر ويسمى أيضاً النقود الإلكترونية، تكمن الحاجة إلى عمليات الدفع الإلكتروني في تنفيذ الإجراءات الإلكترونية مثل تحويل الأموال بين البنوك والعُملاء الدفع للشراء عن طريق الإنترنت مقابل الحصول على السلع أو الخدمات تسديد مستحقات الدولة مثل غرامات المخالفات وغيرها وتسيير فواتير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والهواتف وغيرها (إدريس، 2015م، 31).

بناءاً على ما تقدم يرى الباحث أن التحصيل الإلكتروني هو نظام حكومي لتحصيل إيرادات الدولة عبر نافذة موحدة يتجمع فيها جميع إيرادات الدولة يقوم باختزال الجهد والوقت من خلال استخدام برمجيات إلكترونية متطورة في عملية التحصيل.

2. أهداف التحصيل الإلكتروني:

تتلخص أهداف التحصيل الإلكتروني في الآتي: (إدريس، 2015م، 31)

أ. العمل على إدارة تحول الأعمال الحكومية من المسار التقليدي البيروقراطي في دفع الرسوم المالية إلى المسار التقني التكنولوجي من خلال دفعه إلكترونياً.

ب. توفير وسيلة دفع إلكتروني تساعد في انجاح مشروع الحكومة الإلكترونية الخاصة بإنجاز المواطن لكافة معاملاته بأقل جهد ممكن.

ج. تحسين الأداء المالي للحكومة في عملية تحصيل الرسوم المنصوص عليها وفق القانون.

د. تخفيض التكاليف والمصروفات المنفقة على الأوراق والأحبار من قبل الحكومة على انجاز المعاملات تقليدياً.

4.2. أهمية التحصيل الإلكتروني:

تبرز أهمية التحصيل الإلكتروني في الآتي: (إدريس، 2015م، 32)

أ. حصول مؤسسات القطاع العام على الموارد في التوقيت المناسب.

ب. عدم لجوء المؤسسات إلى تحميل الموازنة العامة للدولة بأعباء نتيجة عدم كفاية متحصلاتها لتغطية التزاماتها.

ج. ضمان استمرار عملية التحصيل الإلكتروني للإيرادات بطريقة منتظمة وغير معقدة.

د. مواكبة النظم التقنية المطبقة في التحصيل الإلكتروني.

هـ. سن القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لعملية التحصيل الإلكتروني وفق معايير المحاسبة.

5.2. خصائص التحصيل الإلكتروني في إطار التكنولوجيا الرقمية:

تتلخص خصائص التحصيل الإلكتروني في: (الطعامنه، العلوشي، 2004م، 86)

أ. التوقيت المناسب: يعني أن تكون المعلومات مناسبة زمنياً لاستخدامات المستفيدين خلال دورة معالجتها والحصول عليها في توقيت مناسب.

ب. الدقة: تعني أن تكون المعلومات في صورة صحيحة خالية من الأخطاء التي تتعلق بالأخطاء الصريحة التي تسببها بيانات معينة أو الأخطاء الضمنية الناتجة عن المعلومات غير الملائمة زمنياً، ويمكن القول بأن الدقة هي نسبة المعلومات الصحيحة إلى مجموعة المعلومات الناتجة خلال فترة زمنية معينة.

ج. وثيقة الصلة: هي الصلة الوثيقة بمقياس كيفية ملائمة نظام المعالجة لاحتياجات المستفيد بصورة جيدة.

د. المرونة: هي مدى تهيئة المعلومات وتيسيرها من أجل تلبية الاحتياجات لكافة المستفيدين.

هـ. الوضوح: يعني أن تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض ومنسقة فيما بينها دون تعارض أو تناقص ويكون عرضها بالشكل المناسب لاحتياجات المستفيدين.

و. قابلية المراجعة: تتعلق هذه الخاصية بدرجة الاتفاق المكتسبة بين مختلف المستفيدين من أجل المراجعة والفحص.

ز. عدم التحيز: تعني هذه الخاصية غياب القصد من تغيير أو تعديل ما يؤثر على تغيير المعلومات بحيث تتفق مع أهداف أو رغبات المستفيدين.

ح. قابلية القياس: تعني إمكانية القياس الكمي للمعلومات الرسمية الناتجة من نظام المعالجة وتستبعد من هذه الخاصية المعلومات غير الرسمية.

ط. الشمول: هو الدرجة التي يُغطي بها نظام المعالجة احتياجات المستفيدين من المعلومات.

ي. إمكانية الوصول: هي سهولة سرعة الحصول على المعلومات التي تشير إلى زمن استجابة النظام للخدمات المتاحة للاستخدام

6.2. إجراءات إلغاء الإيصال (15) إلكتروني:

تتم إجراءات إلغاء الإيصال (15) إلكتروني وفقاً للآتي:(بابكر، 2018م، 19)

أ. في حالة إلغاء إيصال مصدر يتم ذلك وفق نموذج الإلغاء المعد بواسطة النظام الإلكتروني وموافقة المشرف على الإلغاء فوراً.

ب. يجوز للمشرف اتخاذ قرار الموافقة أو الرفض على إلغاء إيصال (15) الإلكتروني وفق النموذج المعد لذلك فوراً داخل النظام حتى يتم حذفه بين جملة المبالغ المحصلة وتمكين المتحصل من توريد المبالغ المحصلة الصحيحة.

ج. يجب على المشرف إصدار تقرر بالإيصالات الملغاة .

7.2. واجبات المتحصل أرونيك (15) إلكتروني:

أ. يجب على المتحصل أن يقوم بالتحصيل الإلكتروني الحكومي وفقاً للقوانين واللوائح والمنشورات المنظمة للتحصيل بموجب إيصال (15) الإلكتروني، والتصرف وفقاً للصلاحيات الممنوحة له.

ب. لا يجوز تحصيل أي أموال عامة إلا بواسطة أورنيك (15) الإلكتروني.

ج. يجب على المتحصل في حالة التحصيل وفق طريقة الاتصال المباشر بالنظام المركزي أن يودع المبالغ المحصلة في البنك في نفس اليوم.

د. يجب على المتحصل إيداع المبالغ المتحصلة بالبنك حسب الفترة التي تم تحديدها بالتعاون مع الوحدة في حالة التحصيل وفق طرفية الاتصال غير المباشر بالنظام المركزي.

هـ. التزام المتحصل بإصدار تقارير وفق المنشورات المنظمة لذلك.

8.2. مراقبة سير عملية التحصيل الإلكتروني الحكومي:

تتم مراقبة سير عملية التحصيل الإلكتروني الحكومي وفقاً للآتي:

أ. يقوم الديوان بحملات تفتيش دورية خلال السنة لجميع الوحدات للتأكد من سلامة سير عمليات التحصيل الإلكتروني الحكومي، وأنّها تتم وفق اللوائح والضوابط المنظمة للتحصيل بواسطة إيصال (15) الإلكتروني. (بابكر، 2018م، 20)

ب. **تحديد المسقوفات:** يقوم الديوان بالتعاون مع الوحدة بتحديد سقف لإيقاف التحصيل بواسطة طرفيات التحصيل غير المباشر سواءً كان ذلك بموجب مبلغ محدد أو فترة زمنية محددة، أو عدد إيصالات محددة.

ج. **الدليل والمرشد:** يقوم الديوان بالتنسيق مع الجهات المختصة بإعداد دليل ومرشد للارتقاء بالأداء في مجال التحصيل الإلكتروني الحكومي وفقاً لإجراءات التحصيل الإلكتروني الحكومي للمال العام.

د. **العقوبات:** كل من يخالف أحكام هذه اللائحة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 2007م، أو القانون الجنائي لسنة 1991م أو أي قانون يحل محله حسبما يقتضي الحال. (عباس، 2015، 12)

2. الإيرادات العامة:

2.1. مفهوم الإيرادات:

تتعدد أنواع الإيرادات العامة وتتشعب فقسم منها يأتي من الفرائض القانونية كالضريبة، والرسم، وشبه الضريبة، وقسم آخر من الدين العام، وقسم ثالث يأتي من إيرادات أملاك الدولة، وهي تشمل في معناها الضيق جميع الموارد التي تدخل الخزينة العامة، من إدارة أموال الدولة، المنقولة وغير المنقولة، واستثمارها، (زين العابدين، 1974، 79) يقصد بالإيرادات العامة مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، (ناشد، 2000م، 85) يعرف الاقتصاديون الإيراد بأنه " ما يتمثل في كل خدمة أو منفعة يحصل عليها الفرد من مصدر معين، ويعرف أيضًا بالثروة أو برأس المال، وذلك دون النظر إلى نوع الخدمة أو المنفعة أو المصدر لأي منها، (محمد، ن ت، 6)، وقد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر الاقتصادي والمالي حيث اقتصرت الإيرادات العامة عند التقليديين على كيفية تزويد الخزانة العامة بالأموال اللازمة لها من أجل تغطية الإنفاق العام اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية، (الوادي، عزام، 2000م، 46) أما في الوقت الحاضر فإن الإيرادات العامة ترمي بالإضافة إلى ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية أي أنها أصبحت أداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي (العلي، كداوي، 1989م، 2).

يرى الباحثان أن الإيرادات العامة للدولة هي جميع الأموال التي تجبيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة. والإيرادات العامة هي مكون هام في السياسة المالية.

.2 أنواع الإيرادات:

أ. **الإيرادات العادية**

ويقصد بالإيرادات العادية تلك التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية، مثل الضرائب والرسوم ويتسم هذا النوع من الإيرادات بالسمات التالية (رفعت، 1971م، 79):

- يتكرر عادة بشكل منتظم من فترة محاسبية لأخرى، لذلك يمكن توقعها، كما يلاحظ أنه هناك علاقة سببية بينها وبين النفقات التي تنفق من أجل الحصول عليها.
- تتعلق بالفترة المحاسبية الحالية: لأنها تتحقق خلال الدورة العادية للمنشأ، بالإضافة إلى ما تقدم، فنرى أن هذه الإيرادات أرباح إجمالية؛ إذ إنها تشكل الجانب الدائن في حساب المتاجرة. ويقصد بالربح الإجمالي بصفة عامة الفرق بين صافي قيمة المبيعات من ناحية، وبين تكلفة هذه المبيعات من ناحية أخرى. وما من شك في أن الأرباح التجارية، سواء أكانت إجمالية أم صافية، إنما تتحدد على أساس

الأرباح المكتسبة النظرية، حيث ينتج الربح الإجمالي من الفرق بين المبيعات وبين بضاعة أول المدة، والمشتريات بعد طرح بضاعة آخر المدة (عبد المنعم، ن ت، 53).

ويمكن الإشارة بشيء من التفصيل إلى بعض أنواع الإيرادات العادية كالضرائب،الرسوم،ودخلأملاكالدولة.

i. **الضرائب:** تعرف الضريبة بأنها قطع نقدية جبرية نهائية تحملها الممولون ويقومون بدفعها بلا مقابل وفقاً لمقدرتهم التكليفية مساهمة في الأعباء العامة للدولة لتحقيق أهداف معينة (الصادق، 1999، 69).

يمكن تصنيف الضرائب في مجموعات رئيسية حسب بعض المعايير على النحو التالي (العوض، 1989، 73):

i. ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة حسب إمكانية تحويل موقعها من الشخص الذي تجبى منه لغيره، وما إذا كانت على الدخل قبل أن ينفق أو على الدخل الذي ينفق فعلا، فالضرائب على الدخل الشخصي أو الأرباح أو الإرث أو على الرأس المال كلها ضرائب مباشرة بحكم أنها إمام فرضة على الكسب الكلي أو أنها غير قابلة للتحويل إلى آخرين، أما رسوم الإنتاج والرسوم الجمركية وضرائب المبيعات والاستهلاك فكلها ضرائب غير مباشرة ويمكن تحويلها من دافعها إلى مشتري السلعة المختصة بالضريبة ولا يدفعها الأخير إلا حين ينفق دخله على شراء السلعة.

تقسم الضرائب إلى ضرائب نسبية وضرائب تصاعدية وأخرى تراجعية، فالضرائب النسبية تظل غلتها ثابتة كنسبة من الشيء الذي تجبى منه الضرائب كثرت أم قلت هذه القيمة، والعكس صحيح بالنسبة للضرائب التراجعية، وصفة النسبية في التصاعدية أو التراجعية يمكن أن تطلق على ضريبة بعينها أو على مجموع الضرائب (أي الهيكل أو النظام الضريبي)، بحكم ما إذا كان وقعها الكلي مركزاً في الدخل أو الأشياء ذات القيمة المنخفضة أو ذات القيمة العالية.

يمكن التفريق بين الضريبة المحددة والضريبة القيمية، والضريبة المحددة عبارة عن مبلغ محدد مسبوق إلى وزن أو عدد وحدات السلعة أو أي خاصية أخرى فيها (كنسبة وجود خصائص وعناصر معينة فيها) بغض النظر عن قيمة السلعة. أما الضريبة القيمية فتكون عادة نسبة معينة من القيمة قلت أو كثرت.

حسب الجهة التي تجبي الضريبة يمكن تصنيف الضرائب إلى ضرائب مركزية أو إقليمية أو محلية، والضرائب المركزية تشمل عادة الضرائب القومية الأساسية كالرسوم الجمركية وضرائب الدفاع وضرائب أرباح المنشآت والمؤسسات الكبرى، أما الضرائب المحلية فتتركز في العوائد على المساكن وتراخيص النشاط التجاري المحدود والمصانع الصغيرة وما إلى ذلك، وتقوم حكومات الأقاليم أو الولايات بجمع ضرائب الأرباح والدخل الشخصي وما شاكلها في معظم الدول الفدرالية والكونفدرالية.(العوض، 1989، 73)

ii. الرسوم: الرسم مبلغ من المال يحدده الدولة، ويدفعه الفرد في كل مرة تؤدى إليه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص، وتنطوي في الوقت نفسه على منفعة عامة، وهذا ما يميز الرسم عن الضريبة، فالضريبة تجبى من الفرد

جبرا بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه أما الرسم فأساس تحصيله هو المنفعة الخاصة التي تعود على دافعه من خدمة معينة تؤديها الدولة (درزار، 1979م، 53).

iii. دخل أملاك الدولة: يقصد بأملاك الدولة جميع ممتلكات الدولة مهما كان نوعها، وتشمل مثل الممتلكات العقارية التي تتكون منها الأراضي الزراعية، والغابات والمناجم، والمحاجر، والملاحات، يضاف إلى ذلك ما أصبحت تملكه الدولة في العصر الحديث من مشروعات صناعية وتجارية وأسهم وسندات الشركات وغيرها، (عصفور، 2005م، 346).

وقد مثلت إيرادات القطاع العام وخاصة في العصور الوسطى حينما اختلطت مالية الدولة بمالية الحاكم المورد الرئيسي لتمويل نفقات الدولة بينما قامت الضريبة بدور استثنائي محدود، وقد انقلب هذا الوضع وتغير مع تطور دور الدولة، فقد أصبحت الضريبة المصدر الرئيسي، لتمويل المرافق العامة وتدخل الدولة في مختلف المجالات الأخرى.

ب. الإيرادات غير العادية:

يقصد بالإيرادات غير العادية تلك التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة وغير دورية، ومثلها: الإيرادات العامة من القروض العامة والإصدار النقدي الجديد. هذه الإيرادات تحصل عليها نتيجة عوامل إدارية أو قانونية أو اقتصادية، ولا يمكن بل يصعب التحكم فيها، وهي إرادية لأنها متعلقة بتحديد ربح عن المادة القانونية المعمول بها الحسابات، ولكن مع ذلك فهي إيرادات غير عادية نظرا إلى أنها لا تنتج عن النشاط التجاري العادي للمشروع، (عبد الله، 1988م، 136).

وتشمل كذلك القروض، الإصدار النقدي وغيرها، وسوف نتطرق إلى اثنين من هذا النوع من الإيرادات:

–القروض العامة: يمكن تعريف القروض العامة بأنها المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليهم رة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد عنها، وقد تلجأ الحكومة إلى القروض العامة لتمويل بعض نفقاتها، وبخاصة في حالات تمويل عمليات تكون رأس المال (الاستثمار) أو مواجهة نفقات الحروب، وتعويض الخسائر الناتجة عنها، أو مواجهة عجز مؤقت في الإيرادات العامة للدولة، (لطفي، 1988م، 76).

–الإصدار النقدي: يتمثل الإصدار النقدي في خلق كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة، وتستطيع الدولة أن تقوم بإصدار النقود الإضافية إذا كانت تقوم بعملية الإصدار، أو إذا كان بنك الإصدار – البنك المركزي – فيهمؤمن، (العلي، كداوي، 1989م، 262)، تلجأ الدولة لتمويل نفقاتها بواسطة الإصدار النقدي في حالة، تمويل برنامج استثماري له طبيعة وأهمية خاصة لا تتاح له موارد تمويل أخرى، وكذلك في حالة عجز الموارد الأخرى من قروض وضرائب عن توفير الأموال الكافية كحالة تمويل النفقات الحربية التي تتزايد بمعدلات لا تتفق مع الزيادة في الموارد الأخرى، وكذلك قد تستخدم لمجابهة عجز في الموازنة سواء لضآلة الإيرادات أو لتوفير السيولة اللازمة (الصادق، 1999م، 69).

3.2

3.3 تحصيل الإيرادات العامة:

تتولى الوزارات والهيئات العامة والمصالح الحكومية المختلفة مهمة تحصيل الإيرادات العامة، ولا تستمد تلك الوزارات والأجهزة حقها من قانون الموازنة فحسب، وإنما تستند السلطة التنفيذية وتستمد الالتزام بتحصيل الإيرادات العامة من التشريعات المالية الصادرة والقوانين الخاصة بفرض الضرائب والرسوم، إضافة إلى قانون الموازنة العامة نفسه(الدوري، موسى، 2000م، 45). تختلف الجهة التي تقوم بتحصيل الإيرادات العامة باختلاف نوع الإيراد العام فهناك بعض أنواع الإيرادات العامة تتولى تحصيلها وزارة المالية، أو مصالح وأجهزة تابعة لها، بينما هناك أنواع أخرى من الإيرادات العامة تتولى تحصيلها وجبايتها مصالح وأجهزة لا تتبع لوزارة المالية ولكن تستطيع وزارة المالية ان تراقب تحصيل الإيرادات بواسطة موظفين تابعين لها. ومن المسلم به أن أرقام مبالغ الإيرادات العامة الواردة في الموازنة العامة، هي أرقام تقريبية (تقديرية) لذلك فإن تنفيذ الموازنة العامة، قد يظهر اختلافاً في الأرقام المحصلة فعلياً عن تلك الأرقام الواردة في الموازنة العامة. فإذا كان هناك اختلاف (زيادة) في لإيرادات الفعلية عن الإيرادات الواردة في الموازنة العامة، ففي هذه الحالة يتم تحويل الزيادة (الفائض) في الإيرادات إلى الأموال الاحتياطية. أما إذا ما كان مجموع الإيرادات الفعلية أقل من مجموع الإيرادات المقدرة الواردة في الموازنة العامة فقد تلجأ الحكومة إلى تغطية هذا العجز عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدل ضرائب قديمة قائمة، أو قد تلجأ إلى القروض العامة أو إلى الإصدار الجديد. (العربي، 1984م، 215).

- **تحليل البيانات واختبار الفرضيات**

أسلوب الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة، كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

1. مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين هم موضوع مشكلة الدراسة. وهو يتكون من الموظفين (بوزارة المالية – ولاية سنار)، البالغ عددهم (110) وفقاً للآتي:

4-2. تحديد حجم العينة: (علي، وآخرون، 2019م، ص 47)

وفقاً لمعادلة (Taro Yamane) يحدد حجم العينة وفقاً للمعادلة التالية:

$$n = \frac{N}{1 + Nd^2}$$

وبما ان حجم المجتمع يساوي (N=110) هو يمثل عدد الموظفين والعاملين بمصنع سكر سنار، ومصنع سكر كنانة، ومصنع سكر عسلاية. عليه فإن حجم العينة يمكن تحديده كالاتي:

إذاً فإن حجم العينة يساوى 86شخص.

1. ثبات الاستبيان Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها لأكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط.

جدول رقم (1) يوضح التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار كاي2 للفرضية الأولي: أثر التحصيل الالكتروني على الإيرادات العامة في السودان:

العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ($كا^2$)	الدلالة	الترتيب
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة					
توحيد عمليات التحصيل يؤدي إلى ضبط الإيرادات	ك	58	24	3	1	0	4.62	.617	1.52	0.000*	1
	%	67.4	27.9	3.5	1.2	0					
استخدام الإنترنت في عملية التحصيل الإلكتروني ساعد في تسهيل تحصيل الإيرادات.	ك	43	29	10	3	1	4.28	.890	97.52	0.000*	5
	%	50	33.7	11.6	3.5	1.2					
التحصيل عبر البنوك يؤدي إلى سرعة تحصيل الإيرادات	ك	26	23	18	17	2	3.63	1.17	88.75	0.088	9
	%	30.2	26.7	20.9	19.8	2.3					
استخدام الأجهزة الإلكترونية في تحصيل الإيرادات العامة ساهم في زيادها.	ك	43	26	4	12	1	4.14	1.09	1.69	0.000*	7
	%	50	30.2	4.7	14	1.2					
تدريب الكوادر على عملية التحصيل الإلكتروني زاد في نسبة تحصيل الإيرادات العامة.	ك	50	26	3	5	2	4.36	.969	1.20	0.000*	4
	%	58.1	30.2	3.5	5.8	2.3					
خلو خدمة التحصيل من المخاطر الإلكترونية يضمن عملية تحصيل الإيرادات العامة.	ك	40	40	4	2	0	4.37	.987	98.29	0.000*	3
	%	46.5	46.5	4.7	2.3	0					
استخدام نظام الطرفيات في التحصيل الإلكتروني يساهم في تحصيل إيرادات المناطق النائية.	ك	40	32	5	7	2	4.17	1.02	1.79	0.000*	6
	%	46.5	37.2	5.8	8.1	2.3					
استخدام نظام الشبكات في التحصيل	ك	48	31	4	2	1	4.43	.790	1.63	0.000	2

الإلكتروني يربط الإدارات المختلفة بحجم الايرادات.	%	55.8	36	4.7	2.3	1.2				*	
عملية التحصيل دون التقيد بمواقع جغرافية معينة يساهم في زيادة إيرادات الدولة.	ك	27	29	12	14	4	3.71	1.20	1.27	0.000*	8
	%	31.4	33.7	14	16.3	4.7					
الكلي							4.19	.521			

المصدر: إعداد الباحثان نتائج الدراسة الميدانية، 2023م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أثر التحصيل الالكتروني على الإيرادات العامة في السودان وذلك بمتوسط حسابي (4.19 من 5) وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.41 إلى 4.19) وهي الفئة التي تشير إلى درجة الموافقة.

ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، مما يبين تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول إجاباتهم على العبارات المتعلقة بالفرضية.

يتضح من النتائج أن هنالك تفاوت في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.63إلي 4.62)،وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تشير إلى درجة (موافق، موافق بشدة) مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على هذه العبارات.

حيث جاء ترتيب العبارات تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها وفقاً لأعلى متوسط حسابي وأقل انحراف معياري في حالة تساوي المتوسط الحسابي كما يلي:-

1) جاءت العبارة "توحيد عمليات التحصيل يؤدي إلى ضبط الإيرادات" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (4.62)، وانحراف معياري (0.617).

2) جاءت العبارة " استخدام نظام الشبكات في التحصيل الإلكتروني يربط الإدارات المختلفة بحجم الإيرادات" بالمرتبة الثانية، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (4.43) وانحراف معياري (0.790) .

3)جاءت العبارة "خلو خدمة التحصيل من المخاطر الإلكترونية يضمن عملية تحصيل الإيرادات العامة" بالمرتبة الثالثة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (37 .4)، وانحراف معياري (0.987).

4)جاءت العبارة "تدريب الكوادر على عملية التحصيل الإلكتروني زاد في نسبة تحصيل الإيرادات العامة" بالمرتبة الرابعة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (36 .4)، وانحراف معياري (0.969).

5)جاءت العبارة "استخدام الإنترنت في عملية التحصيل الإلكتروني ساعد في تسهيل تحصيل الإيرادات" بالمرتبة الخامسة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (28 .4)، وانحراف معياري (0.890).

6) جاءت العبارة "استخدام نظام الطرفيات في التحصيل الإلكتروني يساهم في تحصيل إيرادات المناطق النائية" بالمرتبة السادسة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي (17 .4)، وانحراف معياري (1.02).

7)جاءت العبارة "استخدام الأجهزة الإلكترونية في تحصيل الإيرادات العامة ساهم في زيادها" بالمرتبة السابعة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي (14 .4)، وانحراف معياري (1.09).

8)جاءت العبارة "عملية التحصيل دون التقيد بمواقع جغرافية معينة يساهم في زيادة إيرادات الدولة" بالمرتبة الثالثة الثامنة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (1.120).

9) جاءت العبارة "التحصيل عبر البنوك يؤدي إلى سرعة تحصيل الإيرادات" بالمرتبة التاسعة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي (3.63)، وانحراف معياري (1.17).

المصدر: إعداد الباحث نتائج الدراسة الميدانية، 2023م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أثر التحصيل الالكتروني على الإيرادات العامة في السودان وذلك بمتوسط حسابي (4.19 من 5) وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (3.41 إلى 4.19) وهي الفئة التي تشير إلى درجة الموافقة.

ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، مما يبين تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول إجاباتهم على العبارات المتعلقة بالفرضية.

يتضح من النتائج أن هنالك تفاوت في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.63إلي 4.62)،وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تشير إلى درجة (موافق، موافق بشدة) مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على هذه العبارات.

حيث جاء ترتيب العبارات تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها وفقاً لأعلى متوسط حسابي وأقل انحراف معياري في حالة تساوي المتوسط الحسابي كما يلي:-

1) جاءت العبارة "توحيد عمليات التحصيل يؤدي إلى ضبط الإيرادات" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (4.62)، وانحراف معياري (0.617).

2) جاءت العبارة " استخدام نظام الشبكات في التحصيل الإلكتروني يربط الإدارات المختلفة بحجم الإيرادات" بالمرتبة الثانية، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (4.43) وانحراف معياري (0.790) .

3)جاءت العبارة "خلو خدمة التحصيل من المخاطر الإلكترونية يضمن عملية تحصيل الإيرادات العامة" بالمرتبة الثالثة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (37 .4)، وانحراف معياري (0.987).

4)جاءت العبارة "تدريب الكوادر على عملية التحصيل الإلكتروني زاد في نسبة تحصيل الإيرادات العامة" بالمرتبة الرابعة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (36 .4)، وانحراف معياري (0.969).

5)جاءت العبارة "استخدام الإنترنت في عملية التحصيل الإلكتروني ساعد في تسهيل تحصيل الإيرادات" بالمرتبة الخامسة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (28 .4)، وانحراف معياري (0.890).

6) جاءت العبارة "استخدام نظام الطرفيات في التحصيل الإلكتروني يساهم في تحصيل إيرادات المناطق النائية" بالمرتبة السادسة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي (17 .4)، وانحراف معياري (1.02).

7)جاءت العبارة "استخدام الأجهزة الإلكترونية في تحصيل الإيرادات العامة ساهم في زيادها" بالمرتبة السابعة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي (14 .4)، وانحراف معياري (1.09).

8)جاءت العبارة "عملية التحصيل دون التقيد بمواقع جغرافية معينة يساهم في زيادة إيرادات الدولة" بالمرتبة الثالثة الثامنة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (1.120).

9) جاءت العبارة "التحصيل عبر البنوك يؤدي إلى سرعة تحصيل الإيرادات" بالمرتبة التاسعة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي (3.63)، وانحراف معياري (1.17).

والوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار كاي2 للفرضية الثانية: أدى التحصيل الالكتروني إلى منع التجنيب غير القانوني للإيرادات:

العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (كا2)	الدلالة	الترتيب
		أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة					
نظام الخزنة الموحدة يقلل من عملية تجنيب الإيرادات العامة للدولة.	ك	50	31	5	0	0	4.52	.608	47.28	0.065	1
	%	58.1	36	5.8	0	0					
إيراد كل المتحصلات لحظة تحصيلها إلى الحساب الموحد مثل رقابة مباشرة على الإيرادات العامة للدولة.	ك	37	41	6	1	1	4.30	.753	94.21	0.01*9	5
	%	43	47.7	7	1.2	1.2					
انتشار البنوك يقلل من تجنيب الأموال ويدعم التحصيل الإلكتروني.	ك	34	32	4	12	4	3.93	1.19	1.49	0.00*0	7
	%	39.5	37.2	4.7	14	4.7					
إنشاء توقيع إلكتروني للتحصيل يزيد من عمليات الرقابة المالية على المتحصلين.	ك	40	37	8	1	0	4.35	.699	96.95	0.00*0	3
	%	46.5	43	9.3	1.2	0					
الرقابة الإلكترونية على الإيرادات المتحصلة قللت من تأخير توريد الأموال إلى البنوك	ك	49	29	2	4	2	4.38	.923	98.69	0.00*9	2
	%	57	33.7	2.3	4.7	2.3					
نظام التحصيل الإلكتروني	ك	31	40	10	5	0	4.1	.83	82.3	0.00	6

ساهم في توضح مسارات المسؤولية.	%	36	46.5	11.6	5.8	0	3	7	2	4*	
تفرض قوانين ولوائح التحصيل الإلكتروني منع تأخير توريد الإيرادات.	ك	42	36	4	3	1	4.34	.820	89.55	0.041*	4
	%	48.8	41.9	4.7	3.5	1.2					
التحصيل الإلكتروني أدي إلى محاربة الرشاوى والفساد المالي.	ك	32	23	13	14	4	3.76	1.24	92.28	0.027*	8
	%	37.2	26.7	15.1	16.3	4.7					
بعد أماكن التحصيل من مواقع البنوك يزيد من فرص تجنب الأموال.	ك	26	33	10	12	5	3.73	1.20	94.58	0.018*	9
	%	30.2	38.4	11.6	14	5.8					
الكلي							4.16	.489			

المصدر: إعداد الباحثان نتائج الدراسة الميدانية، 2023م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أدى التحصيل الالكتروني إلى منع تجنيب الغير القانوني للإيرادات وذلك بمتوسط حسابي(4.16 من 5) وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح مابين (3.41 إلى 4.19) وهي الفئة التي تشير إلى درجة الموافقة.

ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، ماعدا عبارة واحدة مما يبين تباين وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة حول إجاباتهم على العبارات المتعلقة بالفرضية.

ويتضح من النتائج أن هنالك تفاوت في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.73 إلى 4.52)وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تشير إلى درجة (موافق، موافق بشدة) مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات.

حيث جاء ترتيب العبارات تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها وفقاً لأعلى متوسط حسابي وأقل انحراف معياري في حالة تساوي المتوسط الحسابي كما يلي:

1)جاءت العبارة "نظام الخزنة الموحدة يقلل من عملية تجنيب الإيرادات العامة للدولة " بالمرتبة الأولى، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (4.52)، وانحراف معياري (0.608)

2)جاءت العبارة "الرقابة الإلكترونية على الإيرادات المتحصلة قللت من تأخير توريد الأموال إلى البنوك " بالمرتبة الثانية، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (4.38)، وانحراف معياري (0.923)

3)جاءت العبارة "إنشاء توقيع إلكتروني للتحصيل يزيد من عمليات الرقابة المالية على المتحصلين" بالمرتبة الثالثة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (4.35)، وانحراف معياري (0.699)

4)جاءت العبارة "تفرض قوانين ولوائح التحصيل الإلكتروني منع تأخير توريد الإيرادات " بالمرتبة الرابعة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (4.34)، وانحراف معياري (0.820)

5)جاءت العبارة "إيراد كل المتحصلات لحظة تحصيلها إلى الحساب الموحد مثل رقابة مباشرة على الإيرادات العامة للدولة " بالمرتبة الخامسة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط حسابي (4.30)، وانحراف معياري (0.753)

6)جاءت العبارة " نظام التحصيل الإلكتروني ساهم في توضح مسارات المسؤولية." بالمرتبة السادسة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.837)

7)جاءت العبارة "انتشار البنوك يقلل من تجنيب الأموال ويدعم التحصيل الإلكتروني" بالمرتبة السابعة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي (3.93)، وانحراف معياري (1.19)

8)جاءت العبارة "التحصيل الإلكتروني أدي إلى محاربة الرشاوى والفساد المالي" بالمرتبة الثامنة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي (3.76)، وانحراف معياري (1.24)

9)جاءت العبارة "بعد أماكن التحصيل من مواقع البنوك يزيد من فرص تجنب الأموال" بالمرتبة التاسعة، حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي (3.73)، وانحراف معياري (1.20)

جدول رقم: (3) قيمةالاختبار(T) وقيمة الاحتمال (Sig) "للفرضية الأولى " أثر التحصيل الالكتروني على الإيرادات العامة في السودان

العبارة	قيمةالاختبار(T)	القيمة الاحتمالية (Sig)
توحيد عمليات التحصيل يؤدي إلى ضبط الإيرادات.	24.301	*0.000
استخدام الإنترنت في عملية التحصيل الإلكتروني ساعد في تسهيل تحصيل الإيرادات.	13.330	*0.000
التحصيل عبر البنوك يؤدي إلى سرعة تحصيل الإيرادات	4.940	*0.000
استخدام الأجهزة الإلكترونية في تحصيل الإيرادات العامة ساهم في زيادتها.	9.632	*0.000
تدريب الكوادر على عملية التحصيل الإلكتروني زاد في نسبة تحصيل الإيرادات العامة.	13.019	*0.000
خلو خدمة التحصيل من المخاطر الإلكترونية يضمن عملية تحصيل الإيرادات العامة.	18.527	*0.000
استخدام نظام الطرفيات في التحصيل الإلكتروني يساهم في تحصيل إيرادات المناطق النائية.	10.681	*0.000
استخدام نظام الشبكات في التحصيل الإلكتروني يربط الإدارات المختلفة بحجم الإيرادات.	16.784	*0.000
عملية التحصيل دون التقيد بمواقع جغرافية معينة يساهم في زيادة إيرادات الدولة.	5.452	*0.000

جميع الفقرات معاً	21.164	*0.000

المصدر: إعداد الباحثان نتائج الدراسة الميدانية، 2023م.

* المتوسطالحسابيدالإحصائياًعند مستوى دلالة 0.05= α

يتضح من الجدول أعلاه أن كل قيم الاختبار T لكل العبارات المتعلقة بأثر التحصيل الالكتروني على الإيرادات العامة في السودان جميعها قيم موجبة كما أن قيمة Sig لكل فقرة على حده من فقرات أثر التحصيل الالكتروني على الإيرادات العامة في السودان كانت أقل من 0.05 وهي تساوي 0.000 لذلك تعتبر كل فقرة من فقرات هذا المحور دالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 أي أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أثر التحصيل الالكتروني على الإيرادات العامة في السودان، ويمكن القول بشكل عام بأن قيمةالاختبار(T) 21.164، وقيمة (Sig) تساوي 0.000 وبالتالي أثر التحصيل الالكتروني على الإيرادات العامة في السودان وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 أي أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على فقرات هذه الفرضية .

جدول رقم: (4) قيمةالاختبار(T) وقيمة الاحتمال (Sig) "للفرضية الثانية "**أدى التحصيل الالكتروني إلى منع تجنيب الغير القانوني للإيرادات**

	العبارة	قيمةالاختبار(T)	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	نظام الخزنة الموحدة يقلل من عملية تجنيب الإيرادات العامة للدولة.	23.222	*0.000
2	إيراد كل المتحصلات لحظة تحصيلها إلى الحساب الموحد مثل رقابة مباشرة على الإيرادات العامة للدولة.	16.048	*0.000
3	انتشار البنوك يقلل من تجنيب الأموال ويدعم التحصيل الإلكتروني.	7.213	*0.000
4	إنشاء توقيع إلكتروني للتحصيل يزيد من عمليات الرقابة المالية على المتحصلين.	17.894	*0.000
5	الرقابة الإلكترونية على الإيرادات المتحصلة قللت من تأخير توريد الأموال إلى البنوك	13.910	*0.000
6	نظام التحصيل الإلكتروني ساهم في توضح مسارات المسؤولية.	12.492	*0.000
7	تفرض قوانين ولوائح التحصيل الإلكتروني منع تأخير توريد الإيرادات.	15.114	*0.000
8	التحصيل الإلكتروني أدي إلى محاربة الرشاوى والفساد المالي.	5.627	*0.000
9	بعد أماكن التحصيل من مواقع البنوك يزيد من فرص تجنب الأموال.	5.651	*0.000

	جميع الفقرات معاً	22.024	*0.000

المصدر: إعداد الباحثان نتائج الدراسة الميدانية، 2023م.

*المتوسطالحسابيدالإحصائياًعند مستوى دلالة 0.05= α

يتضح من الجدول أعلاه أن كل قيم الاختبار T لكل العبارات المتعلقة "أدى التحصيل الالكتروني إلى منع تجنيب الغير القانوني للإيرادات جميعها قيم موجبة كما أن قيمة Sig لكل فقرة على حده من فقرات أدى التحصيل الالكتروني إلى منع تجنيب الغير القانوني للإيرادات للدولة كانت أقل من 0.05 وهي تساوي 0.000 لذلك تعتبر كل فقرة من فقرات هذه المحور دالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 أي أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المتعلقة أدى التحصيل الالكتروني إلى منع تجنيب الغير القانوني للإيرادات ويمكن القول بشكل عام بأن قيمةالاختبار(T) 22.024 قيمة (Sig) تساوي 0.000 وبالتالي أدى التحصيل الالكتروني إلى منع تجنيب الغير القانوني للإيرادات وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 أي أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على فقرات هذه الفرضية .

3. الخاتمة:

النتائج

بناءاً على تحليل الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- التحصيل الالكتروني يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة في السودان
- التحصيل الالكتروني يؤدي إلى تجنيب غير القانوني للإيرادات
- توحيد عمليات التحصيل يؤدي إلى ضبط الإيرادات
- استخدام نظام الشبكات في التحصيل الإلكتروني يربط الإدارات المختلفة بحجم الايرادات.
- نظام الخزنة الموحدة يقلل من عملية تجنيب الإيرادات العامة للدولة
- الرقابة الإلكترونية على الإيرادات المتحصلة قللت من تأخير توريد الأموال إلى البنوك

التوصيات

من خلال ما تم التوصل إلية من نتائج يوصي الباحثان بالآتي:

- تفعيل عملية التحصيل عبر البنوك مما يؤدي إلى سرعة تحصيل الإيرادات
- عمل نقاط متنقلة في عملية التحصيل دون التقيد بمواقع جغرافية معينة هذا يساهم في زيادة إيرادات الدولة.
- العمل على وضع نظام حماية لعملية التحصيل الإلكتروني هذا يقلل من المخاطر الإلكترونية ويضمن عملية تحصيل الإيرادات العامة.
- العمل على تطوير عملية التحصيل الإلكتروني وجعلها أداة لمحاربة الرشاوى والفساد المالي .
- العمل على إنشاء انتشار البنوك يقلل من تجنيب الأموال ويدعم التحصيل الإلكتروني.

- تطوير نظام التحصيل الإلكتروني ليكون نواة لتطبيق الحكومة الإلكترونية مما ساهم في توضح مسارات المسؤولية.

4. قائمة المراجع

- أدم، دراسة الصافي محمد أدم، التحصيل الإلكتروني وأثرة على أداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام، كلية الدراسات العليا جامعة أم درمان الاسلامية، رسالة ماجستير فير منشورة، الخرطوم، 2015م.
- الطعامنة، محمد الطعامنه، طارق العلوشي، الحكومة الإلكترونية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، 2004م.
- إدريس، الصافي محمد أحمد أدم إدريس، التحصيل الإلكتروني وأثرة على أداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، 2015م.
- إبراهيم، خالد ممدوح إبراهيم، أمن المستندات الإلكترونية، الدار الجامعية للنشر، 2008م.
- العلي، عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العام، جامعة الموصل، بغداد،1989م.
- الصادق، عبدالكريم صادق،أسس اعداد الموازنات، مكتبة المعارف، الإسكندرية،1999م.
- العوض، محمد هاشم عوض، الهيكل الضريبي المعاصر في ضوء المبادئ الضريبية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، جدة، 1989م.
- الدوري، مؤيد عبد الرحمن الدوري، الجنابي طار موسى، إدارة الموازنات العامة، دار زهران، عمان، 2000م.
- العربي، محمد عبد الله العربي، علم المالية العامة والتشريع المالي، الكتاب الأول، القاهرة، 1984م.
- بابكر، سعيد محمد عيسى بابكر، تقويم تجربة التحصيل الإلكتروني في الرقابة على الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، سنار، 2018م.
- دفع الله، أحمد محمد دفع الله، التحصيل الإلكتروني مدخل للولاية على المال العام، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، 2013م.
- دراز، حامد عبد المجيد دراز ،مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1979م.
- رفعت، المحج وبرفعت، المالية العامة،الكتاب الثاني، دارالنهضة العربية، القاهرة ،1971م.
- زين العابدين، علي ناصر زين العابدين، علم المالية العامة، دراسة موجزة للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974م.
- عباس، بدر الدين محمود عباس, ندوة، حوسبة النظام المالي، بوابة الحكومة الإلكترونية, وكالة سودان للأنباء، الخرطوم 2015م.

- عبد المنعم، فوزي عبد المنعم،المالية العامة والسياسة المالية، مكتبة المعار، الإسكندرية، فن ت.
- عصفور، محمد شاكر عصفور،المالية العامة، دار المعارف، الإسكندرية، 2005م.
- عبد الله، الصعيدي عبد الله،الضرائب على الدخل في التشريع المصري، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة، 1988م.
- علي، شمس الدين احمد علي، ابراهيم محمد ابراهيم سيد احمد، 2019م، تقدير حجم العينة في البحث العلمي، مجلة جامعة شندي للعلوم التطبيقية، العدد، 1.
- لطفي، علي لطفي،اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1988م.
- محمد، حلمي محمد، قواعد تحديد الأرباح التجارية والصناعية من الناحيتين العملية والفنية، (: كلية الدراسات العليا، جامعةالإسكندرية رسالة دكتوراه غير منشورة، الإسكندرية، ن ت.
- ناشد، سوزي عدلي ناشد،الوجيز في المالية العام، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،2000م.
- وادي، محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2000م.
- علي، شمس الدين احمد علي، ابراهيم محمد ابراهيم سيد احمد، 2019م، تقدير حجم العينة في البحث العلمي، مجلة جامعة شندي للعلوم التطبيقية، العدد، 1.